

مؤقت

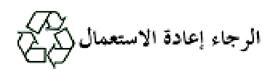
الجلسة **٦١٠٧**
الاثنين، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وأعطيه الكلمة.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أكون حاضرا في المجلس مرة أخرى اليوم لمناقشة المسألة الهامة المتعلقة بالشرق الأوسط. ومرة أخرى، وصلنا إلى مرحلة هامة بينما يستعد المجتمع الدولي لزيادة مشاركته الدبلوماسية نحو عملية السلام. واجتمع مبعوث الولايات المتحدة عضو مجلس الشيوخ السابق جورج ميتشيل مع رئيس الوزراء نتنياهو في ١٦ نيسان/أبريل ومع الرئيس عباس في اليوم التالي، في منتصف جولة قام بها في المنطقة. ونحن نرحب بالتزامه المعلن بالسعي بقوة إلى إقامة دولة فلسطينية في إطار استراتيجية لإدارة أوباما لسلام إقليمي شامل تهدف إلى إدماج مبادرة السلام العربية وتطويرها.

وما زالت المجموعة الرباعية ملتزمة التزاما ثابتا بهدف الحل القائم على دولتين. واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في مكتب الأمم المتحدة في رام الله في ١٧ نيسان/أبريل لمناقشة الخطط الرامية إلى دفع عملية السلام واتفقوا على عقد اجتماعات منتظمة في المنطقة. والأمين العام يؤيد بقوة تنشيط الدور الذي تضطلع به المجموعة الرباعية. وفي الأسبوع المقبل، سيجتمع الملك عبد الله عاهل الأردن مع الرئيس أوباما خلال أول زيارة رسمية يقوم بها زعيم عربي لمناقشة عملية السلام في المنطقة. ومن المتوقع وصول الرئيس الفلسطيني عباس بعد ذلك بفترة قصيرة، وفي أيار/مايو، يعتزم رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أن يقوم بزيارة إلى واشنطن بعد استكمال استعراض إسرائيلي داخلي للأولويات الأمنية الوطنية.

ورحب الأمين العام بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي أدت اليمين في ٣١ آذار/مارس. وأعرب عن أمله في أن تستأنف عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف تحقيق قيام دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل الآمنة، وبأن يتم التوصل إلى سلام شامل بين العرب والإسرائيليين على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن.

وأود أن أتناول الحالة في غزة وجنوب إسرائيل. خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يحرز تقدم يذكر بشأن العناصر الرئيسية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وهي: التزام الطرفين بوقف دائم ومستدام لإطلاق النار؛ وفتح المعابر لإيصال المساعدة والمواد الإنسانية من أجل الإنعاش؛ وتحقيق المصالحة الداخلية بين الفلسطينيين. ولكي يواصل المجتمع الدولي التزامه باستئناف عملية السلام، فإن هذه المبادئ لا غنى عنها.

ومع أن ثمة انخفاض كبير في حوادث العنف خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإن الحالة ما زالت هشة لعدم وجود نظام ملائم لوقف إطلاق النار. وبالرغم من انقضاء

أسبوعين تقريبا بدون وقوع أعمال عنف، فقد أطلق متشددون فلسطينيون ٣٠ صاروخا وقذيفة هاون على جنوب إسرائيل، وقام الجيش الإسرائيلي بغارتين جويتين في قطاع غزة.

وأبلغ الجيش الإسرائيلي في ١٣ نيسان/أبريل بأن زورقا فلسطينيا محملا بالمتفجرات قد انفجر بالقرب من إحدى سفن البحرية الإسرائيلية بدون أن يلحق أضرارا. وتستمر الجهود المصرية لمكافحة التهريب، وتفيد تقارير بأنه في ١٥ نيسان/أبريل، عثرت الشرطة المصرية على ٩٠٠ كيلوغرام من المتفجرات على حدود مصر مع غزة. وفي ١٠ نيسان/أبريل، اعتقلت قوات الأمن المصرية ١٨ شخصا بزعم أنهم يهربون الأسلحة والنقد إلى غزة.

إن السياسة الإسرائيلية لإغلاق قطاع غزة بالكامل تقريبا، وهي سارية المفعول منذ استيلاء حماس على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قد استمرت بعد عملية الرصاص المسكوب. واستأثرت المواد الغذائية ومواد التنظيف بنسبة تزيد على ٧٣ في المائة من جميع الواردات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم الوفاء إلى حد كبير بالاحتياجات الأساسية للسكان، مثل الأغذية والأغطية. والقيود الصارمة على إدخال المواد الغذائية وغيرها من السلع يسمح للوكالات بالاستمرار في تقديم خدمات الإغاثة الأساسية مثل عمليات توزيع الغذاء، التي ظلت هذا الشهر بنفس مستويات الشهر الماضي. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بإيصال المواد الغذائية إلى ٣٦٥ ٠٠٠ مستفيد؛ وتصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) إلى ٧٥٠ ٠٠٠ مستفيد.

ومع الإشادة بقرار الحكومة الإسرائيلية السماح بإدخال جميع أنواع المواد الغذائية إلى غزة بدون قيود، فإننا نلاحظ أن كل شحنة منفصلة من الأغذية ما زالت تتطلب تنسيقا واسعا مع السلطات الإسرائيلية. كما ألاحظ أن المساعدة التي نقدمها إلى سكان غزة ينبغي، بالطبع، ألا تقتصر على الأغذية والأغطية والمواد الطبية، بالطبع. ولا يمكن تقديم مساعدة إنسانية أكبر وتحقيق إنعاش مبكر بدون أن توفر إسرائيل الإمكانية الكافية لإدخال الوقود والنقد والمواد اللازمة لإصلاح المدارس والعيادات الطبية وشبكات الصرف الصحي والمأوى.

واستمر الحظر التام المفروض على استيراد البترين والديزل منذ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، باستثناء كميات صغيرة تسلم إلى الأونروا. وفي الشهر الماضي، سمحت إسرائيل بنقل نصف الاحتياجات تقريبا من الوقود المستخدم في الأغراض الصناعية إلى محطات توليد الكهرباء في غزة. ونتيجة لحالات نقص الوقود الصناعي، ما زال معظم سكان غزة يشهدون انقطاع التيار الكهربائي لفترات متقطعة.

والحظر المفروض على استيراد قطع الغيار اللازمة لصيانة شبكة الكهرباء وتشغيلها بكامل طاقتها يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة. وما زال حوالي ١٠ في المائة من السكان يعيشون بدون كهرباء بسبب نقص المواد الضرورية اللازمة لإصلاح الضرر الذي لحق بالشبكة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي. ولم يسمح حتى الآن سوى بدخول حمولة شاحنتين من المحولات الكهربائية والكابلات إلى غزة منذ ذلك الوقت.

إن القيود الصارمة المفروضة على إدخال النقد إلى غزة يجعل من غير الممكن تنفيذ العديد من برامج تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة. في ٧ نيسان/أبريل، سمحت إسرائيل بتحويل ٥٠ مليون شيكل فقط من أصل ٢٥٠ مليون شيكل مطلوبة لدفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية البالغ عددهم ٦٠ ٠٠٠ موظف. ويبلغ إجمالي

التكلفــة الــشهرية لرواتــب الــسلطة الفلــسطينية في غــزة ١٢٠ مليون شيكل.

ومـا زالـت هنـاك مـواد محـدودة لإصـلاح الـشبكة. و لم يـسمح إلا بـدخول حمولـة شـاحنة واحـدة مـن الأسمنـت وكمية محدودة من الأنابيب البلاستيكية إلى قطاع غزة في الشهر الماضي. وقد استخدمت في بعض المشاريع المحدودة النطاق في مجالي المياه والمرافق الصحية. وتتضح أهمية تحسين المياه والصرف الصحي من السجلات الطبية في عيادات الرعاية الصحية الأولية التابعة للأونروا في منطقة خان يونس. وتبين تلك السجلات أن الأمراض المعدية بسبب المياه والصرف الصحي تزداد انتشارا في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨.

إن تعذر الوصول إلى قطاع غزة مُحبط للغاية. وفي مؤتمر المانحين المعقود في ٢ آذار/مارس، الذي استضافته حكومة مصر في شرم الشيخ، تعهد المجتمع الدولي بتقديم حوالي ٤,٥ بليون دولار لإعادة إعمار غزة. لكن عملية المصالحة الفلسطينية التي نأمل جميعا في أن توفر إطارا لإعادة البناء لا تزال تراوح مكانها. وستستمر الأمم المتحدة في دعم الجهود الرامية إلى الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل على ضمان أن نكون مستعدين لدعم البرمجة حالما تسمح الظروف بذلك. ويكثف المنسق الخاص ونائبه زياراتهم لغزة من أجل زيادة تلك الجهود. ولكن لا يمكن لعملية الإنعاش وإعادة البناء أن تبدأ بدون مواد البناء، ويتطلب ذلك أن تخفف إسرائيل كثيرا من سياسة الإغلاق التي تمارسها في قطاع غزة، بما في ذلك اتخاذ خطوات للعودة إلى إطار اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥.

أما بخصوص مجلس التحقيق المعني بغزة، فقد استقبل الأمين العام في ٨ نيسان/أبريل أعضاء المجلس الذين أطلعوه على استنتاجاتهم وتوصياتهم، وأحاطوه علما بأنهم ما زالوا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على التقرير. ومن المتوقع أن يتلقى الأمين العام التقرير الكامل في المستقبل القريب وأن يقرر ما ينبغي عمله في تلك المرحلة.

وعقب الاستقالة المبكرة لرئيس الوزراء فياض وانتهاء ولاية حكومته، طلب منه الرئيس عباس في ٣١ آذار/مارس البقاء في منصبه حتى تُشكل حكومة جديدة. وتوقفت محادثات المصالحة الفلسطينية للمرة الثالثة في ٢ نيسان/أبريل. ولئن كانت التقارير قد أفادت بإحراز بعض التقدم في المحادثات، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيلة الحكومة الانتقالية أو برنامجها السياسي. ومن المقرر أن تُستأنف المحادثات في وقت لاحق من هذا الشهر. وما زلنا ندعم الجهود المصرية الرامية إلى توحيد الفصائل الفلسطينية تحت حكومة واحدة بقيادة الرئيس عباس، على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية.

وما زالت الهوة بين غزة والضفة الغربية تتسع على حساب سكان غزة، كما يتضح من الإحالات الصحية إلى خارج غزة. ونتيجة لسيطرة حماس على إدارة الإحالات إلى الخارج في ٢٢ آذار/مارس، لم يُسمح بالحصول على العلاج الطبي الخاص إلا للمرضى الذين ووفق على إحالاتهم قبل سيطرة حماس وعدد قليل من المرضى الذين يسّر إحالاتهم مركز بيريز للسلام ومنظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان''. وتعمل الأمم المتحدة بنشاط مع السلطة الفلسطينية وحماس في غزة لتيسير التوصل إلى حل لتلك المسألة.

وتواصل خمسة من أفرقة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الألغام العمل في غزة، حيث تجري تقييمات للمخاطر وتقوم بالتدريب على السلامة في مجال الذخائر غير المنفجرة. و لم تحدث أي تطورات بشأن تحديد أماكن القنابل غير المنفجرة التي اختفت في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وهناك عدد من المسائل التي ما زالت بانتظار موافقة السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك الاتفاق على وسيلة لاستيراد المعدات المتخصصة إلى إسرائيل. والعريف الإسرائيلي جلعاد شاليط لا يزال في الأسر، على الرغم من جهود الوساطة المصرية الرامية إلى تأمين إطلاق سراحه مقابل عدد من السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية البالغ عددهم ١١ ٠٠٠ سجين.

أنتقل الآن إلى الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية بشأن بناء المؤسسات وإصلاح الأجهزة الأمنية. فالمجتمع الدولي ما فتئ يؤيد تلك الجهود ويجري بحث خطط لعقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة في الأسابيع القليلة القادمة. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت السلطة الفلسطينية بتنقيح وتحسين عملية إعداد ميزانيتها لعام ٢٠١٠ وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات ماثلة، بما في ذلك عدم وجود دعم للميزانية يكون حسن التوقيت ويمكن التنبؤ به. وعلى الرغم من المبالغ المالية الكبيرة المتعهد بها في شرم الشيخ في الشهر الماضي، لا تزال السلطة الفلسطينية تواجه صعوبة كبيرة في دفع الرواتب الشهرية، الأمر الذي يؤثر كثيرا على عملية التخطيط الطويل الأجل ويقوض برنامج الإصلاح.

أما بخصوص المسائل الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في نشاط القوات التابعة للسلطة الفلسطينية. فقد استهدفت العصابات الإجرامية حيث قامت بعدد من الاعتقالات واستعادت كمية من الأسلحة والأموال المسروقة، وكذلك أغلقت معملا لتصنيع المتفجرات في أحد مساجد قلقيلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ١٠ فلسطينيين في الضفة الغربية وجرح ٩٥ فلسطينيا نتيجة اشتباكات مع جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين. ومع أن تلك الحوادث شملت سبع حالات عنيفة استهدف مستوطنون إسرائيليون خلالها فلسطينيين وممتلكاتهم، فقد انخفض عدد هذه الحالات عن ٢٦ حالة وقعت في الفترة السابقة.

في ٢ نيسان/أبريل، قتل صبي إسرائيلي يبلغ من العمر ١٣ عاما وجرح طفل إسرائيلي آخر في هجوم على مستوطنة إسرائيلية. وفي ٨ نيسان/أبريل، اندلعت اشتباكات بين حوالي ٢٠٠ مستوطن إسرائيلي، بعضهم مسلح، وسكان قرية صوف الفلسطينية، حيث أفادت التقارير بأن القاتل قد اختبأ فيها. وتدخل الجيش الإسرائيلي وأصيب ١٥ فلسطينيا، بينهم ١١ جراء الذخيرة الحية التي أطلقتها القوات الإسرائيلية والمستوطنون. ووردت أنباء عن إصابة ستة إسرائيليين آخرين بجراح خلال الفترة.

واستمر النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في أماكن أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية. وثمة أعمال بناء كبرى تجري على قدم وساق في الكتل الاستيطانية الثلاث المحيطة بالقدس الشرقية من الشمال والشرق والجنوب. وبالإضافة إلى بناء وحدات سكنية، يجري بناء هياكل أساسية للطرق مما يوجد مزيدا من العقبات أمام إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء. وفي ٣١ آذار/مارس، بدأ مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة إفرات شق طريق خاص بهم. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن النشاط الاستيطاني يتعارض مع أساس الحل القائم على دولتين ويجب تجميده.

وظل عدد الحواجز أمام الحركة المستمرة في الضفة الغربية ثابتا إذ يزيد على ٦٠٠ حاجز لا تزال تعرقل الحياة الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية. وفي الضفة الغربية أيضا، ما زال يجري بناء الجدار العازل داخل أراض فلسطينية محتلة في انحراف عن الخط الأخضر وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية. ولم تتخذ حكومة إسرائيل أي إجراء لإخلاء مواقع

استيطانية متقدمة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير وفقا لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق.

وتبقى مسألة القدس الشرقية مصدر قلق شديد. فما زالت المؤسسات الفلسطينية مغلقة بأمر إسرائيلي وخلافا للالتزامات المترتبة على إسرائيل بموجب خريطة الطريق. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية مبنيين فلسطينيين، بالإضافة إلى ما يسمى بالهدم الرادع لمنزل لأسرة فلسطيني نفذ هجوما إرهابيا على إسرائيليين في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وخلال عملية الهدم تلك، قُتِل رجل فلسطيني بالرصاص بينما كان يقود سيارته باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية. وأصيب ثلاثة من شرطة الحدود الإسرائيلية بجروح.

أنتقل إلى الشؤون الإقليمية، حيث حضر الأمين العام مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في الدوحة في ٣٠ آذار/مارس وضم ١٧ من الزعماء العرب. وجدد مؤتمر القمة التزام أعضاء الجامعة العربية بمبادرة السلام العربية ودعا إسرائيل إلى اتخاذ خطوات إزاء المبادرة.

وعقد منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيري اجتماعين مع ناصر جودة، وزير الخارجية الأردني، في ٨ نيسان/أبريل، ووليد المعلم، وزير الخارجية السوري، في ١٥ نيسان/أبريل لمناقشة الجهود الكفيلة بتحريك عملية السلام قدما.

واتسمت الحالة في الجولان السوري المحتل بالهدوء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية مواطنا سوريا بسبب عبوره خط ألفا في منطقة فض الاشتباك، في ١٤ نيسان/أبريل، وقد عاد إلى سوريا في اليوم ذاته.

وفي مصر، أُعلن عن إلقاء القبض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على خلية تضم ٤٩ شخصا يقودها عضو يُزعم أنه ينتمي إلى حزب الله. وأعربت الحكومة المصرية عن بالغ قلقها إزاء التدخل الخارجي في أرض مصرية ذات سيادة. وأفادت التقارير أن البحث لا يزال مستمرا عن أعضاء آخرين في هذه الخلية.

وفيما يتعلق بلبنان، ظلت الحالة هناك مستقرة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من وقوع عدد من الحوادث الأمنية المثيرة للانزعاج. وكان اغتيال نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كمال مدحت، في ٢٣ آذار/مارس، الذي أشرت إليه في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في الشهر الماضي، وهو أول عملية قتل مستهدف في لبنان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي ٢٧ آذار/مارس، وقع حادث إطلاق نار في بعلبك بين مسلحين يشتبه في قيامهم بتهريب المخدرات والقوات المسلحة اللبنانية، أسفر عن مقتل أحد أباطرة المخدرات المزعومين. بعد ذلك، في ١٣ نيسان/أبريل، فيما يبدو أنه حادث ذو صلة، نصب مسلحون كمينا لدورية تابعة للقوات المسلحة اللبنانية في منطقة مجاورة، تسبب في مقتل أربعة جنود وإصابة جندي بجروح بالغة. ولا تزال القوات المسلحة اللبنانية تبحث عن مقترفي ذلك الهجوم. وقامت سوريا بنشر قوات على الحدود بين البلدين لمنع الفارين من الهرب عبر الحدود.

وقد انتهت في ٧ نيسان/أبريل فترة الأسابيع الخمسة المحددة لتسجيل المرشحين للانتخابات البرلمانية التي ستجرى في حزيران/يونيه. وسجل ٧٠٢ من المرشحين، على الرغم من أنه، وفقا للقانون الانتخابي، يمكنهم الانسحاب من السباق حتى ٢١ نيسان/أبريل. ولا يزال النقاش مستمرا بشأن قوائم المرشحين داخل كل من التحالفين الرئيسيين المتنافسين في الانتخابات.

وانتهت عملية بناء ٢٣٢ مأوى مؤقت إضافي في المنطقة المجاورة لمخيم نهر البارد في آذار/مارس، وبذلك تجاوز العدد الإجمالي للمآوي المؤقتة التي بنتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٨٠٠ وحدة تأوي نحو ٦٥٠ أسرة. وتحسنت العلاقات بين سكان المنطقة والقوات المسلحة اللبنانية في الأشهر الأخيرة بعد تخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المجاورة للمخيم القديم.

وفي أعقاب إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وموافقة الرئيس سليمان على تعيين أول سفير سوري في لبنان، وصل السفير اللبناني لدى الجمهورية العربية السورية إلى دمشق اليوم.

وظلت الحالة العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال الشهر الماضي هادئة بصورة عامة. ولا تزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية تقوم بعمليات مشتركة مكثفة، مع التركيز بصورة خاصة على مواقع محتملة لإطلاق الصواريخ. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية على أساس يومي تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وليس من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية معالجة الحالة في غزة وتنفيذ أحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). علاوة على ذلك، ومن أجل شعوب المنطقة، لا بد من إحلال السلام وليس مجرد مواصلة العملية. وبالتالي، نشجع على التعجيل باستئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن جميع المسائل الجوهرية بدون استثناء، مثلما اتفق الطرفان على ذلك وعلى النحو الذي طالب به القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

ولا يزال المجتمع الدولي ملتزما على نحو أساسي بالجهود الرامية إلى تحقيق هدف حل الدولتين، ويشارك فيها، باعتباره الحل الوحيد الذي يستهدف كفالة أمن إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء. ولا يزال إطار السلام بدون تغيير: أي إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وإحلال سلام عادل وشامل في المنطقة وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.